مقدم الى/ مجلس الجامعة لوزراء الخارجية

جامعة الدول العربية

كلمة الشيخة حصة آل ثاني
مبعوث الأمين العام لجامعة الدول العربية لشؤون الإغاثة الإنسانية

الأمانة العامة: 7 سبتمبر 2023

وزعت دون إلقاء

السادة إصحاب المعالي،،،

وأصحاب السعادة،،،

السيدات والسادة..

أود في البداية أن أتقدم بالشكر والتقدير لكم على الفرصة التي مكنتني اليوم أن أضع كلمتي هذه بين ايديكم، والشكر موصول لكل الدول الاعضاء على الاهتمام الذي توليه للأوضاع الإنسانية والدعم الذي تقدمه من أجل تحسين تلك الأوضاع الإنسانية في العالم العربي، وأخص بالشكر دولة قطر –بلدي– التي منحتني الفرصة ورشحتني لهذا المنصب، ودعمتني خلال عملي.

كما أود أن أشكر جامعة الدول العربية ممثلة بمعالي السيد أحمد أبو الغيط الأمين العام على الدعم الذي قدمه لي خلال فترة عملي كمبعوث لشؤون الإغاثة الإنسانية والأمين العام –السابق – الدكتور نبيل العربي، ولكل الادارات والقطاعات المعنية على تعاونها معي، طيلة العشر سنوات التي عملت بها..

بعد مرور عشر سنوات على تعيني مبعوثاً للأمين العام للشؤون الانسانية، ومع إقتراب انتهاء مدة ولايتي آخر هذه السنة، أعطي نفسي الحق بأن أكون صوتاً لمن خفت صوتهم من كثرة معاناتهم، هؤلاء الملايين في منطقتنا الذين يعتمدون على تعاطفنا الجماعي والتزامنا القوي بالإغاثة الإنسانية والتنمية. أن مقياس قوتنا الحقيقية يكمن في قدرتنا على دعم ورفع مستوى معيشة أولئك الذين يعانون من الفقر والتهميش والجوع والعوز، ونتائج الكوارث الطبيعية وتبعات الصراعات المسلحة التي لا ذنب لهم فيها.

أولى هذه الازمات التي أود التحدث عنها <u>هي اليمن والسودان.</u>

تعتبر الأزمات في اليمن والسودان تذكيراً صارخاً بالعواقب المدمرة للحروب والنزاعات المسلحة. ملايين من المدنيين الأبرياء في هذه الدول يواجهون مصاعب لا يمكن تصورها في خضم الأحداث. التزامنا بتقديم المساعدة الإنسانية لهذه المناطق المنكوبة بالنزاعات ليس فقط عربون على رحمتنا، ولكن أيضاً انعكاساً لالتزامنا

بالاستقرار الإقليمي والأمان. من خلال تقديم المساعدة لهذه الدول، نمهد الطريق للسلام والاستقرار، مما يعود بالفائدة على العالم العربي بأسره.

في السودان اليوم، وفقاً لمنظمة "Disaster Philanthropy"، يحتاج ما لا يقل عن 14.9 مليون شخص إلى المساعدة في قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة (WASH)، وفقاً لمعلومات محدثة عن الاحتياجات الإنسانية في السودان، فإن حوالي نصف السكان – 24.7 مليون شخص، وأكثر من نصفهم أطفال – يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية والحماية.

كانت السودان بالفعل تواجه أزمة إنسانية قبل اندلاع النزاع، حيث كان أكثر من 15 مليون شخص يعانون من نقص حاد في الطعام. وتشير تقديرات الشركاء الإنسانيين إلى أن حوالي 15.8 مليون شخص – حوالي ثلث السكان – سيحتاجون إلى المساعدة الإنسانية في عام 2023. وان أكثر من 6 ملايين سوداني على بعد خطوة واحدة من المجاعة. وأكثر من 14 مليون طفل يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية بكافة أشكالها الغذائية والطبية والمسكن والملبس.

أما أزمة اليمن فقد سميت بأسوأ أزمة إنسانية في العالم بجميع المقاييس للعام الثاني على التوالي، وفقاً للجنة الإنقاذ الدولية (IRC). منذ بداية الحرب في عام 2015، نزح ما يقدر بحوالي 4.5 مليون شخص في اليمن، وتشكل النساء والأطفال 80 في المئة من هؤلاء، وحوالي 26 في المئة من الأسر النازحة تترأسها نساء. إن النزاع المستمر والعنف القائم أفقرا بنية البلاد التحتية، من المستشفيات إلى المدارس وأنابيب المياه، من الطرق الآمنة والمأوى الآمن إلى إمدادات الطعام والمساعدة الطبية.

تشير التوقعات أن أكثر من 1.5 مليون امرأة حامل أو ترضع سوف تعانين من سوء التغذية الحاد في عام 2023. هؤلاء تواجهن خطر إنجاب مواليد يعانون من نمو متأخر حاد، وأطفال رضع سيئي التغذية نتيجة لأرتفاع نسب نقص الأمن الغذائي.

النساء والفتيات ذوات الإعاقات الناتجة عن أصابات نتيجة الحرب يواجهن مخاطر كبيرة إذ انهن لا يستطعن الوصول الى أي خدمات. يقدر أن حوالي 7.1 مليون امرأة وفتاة ستحتاج إلى خدمات لمنع أو معالجة العنف والتعنيف القائم على النوع الاجتماعي.

وقد زاد النزاع من أزمة سوء التغذية المستمرة في اليمن حيث يعاني أكثر من 2،5 مليون طفل من سوء التغذية، وسؤ التغذية الحاد – وهو حالة تهدد الحياة إذا لم يتم علاجها بسرعة.

أما الكوارث الطبيعية مثل الزلازل التي تضرب في أي لحظة وفي غضون دقائق تترك المجتمعات في حالة من اليأس والخراب. وقد رأينا الدمار والفوضى الذي سببه الزلازل المدمر الذي ضرب تركيا وشمال سوريا.

هؤلاء الذين ذاقوا الأمرين بفعل الدمار الناتج حرب طويلة وتصاعد مستمر وعشوائي للقصف النزاع في سوريا، وجدوا أنفسهم فجأة تحت أنقاض منازلهم في فبراير من هذا العام. اليوم، بعد مرور تسعة أشهر، لا يزال العديد بلا مأوى، بلا وظائف بلا أطراف وبلا أمل. وقد فقدت عائلات بأكملها، بينما فقد العديد من الأطفال والرابطة الأخيرة بالأمان، اهلهم. من بين هؤلاء الاطفال العديد من الذين فقدوا أطرافا.

وفقًا لتقرير من برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP)، فإن ما يقارب إلى 70٪ من المصابين من جراء الزلزال سيكون لديهم إعاقات دائمة منها الجسدية ومنها الذهنية ومنها النفسية والاجتماعية، ومن بينهم عدد كبير من الأطفال. مع نحو ثلث المرافق الصحية البالغ عددها 601 غير صالحة للعمل، ومع دمار 70 منها بشكل كامل بسبب الكارثة، فمن الواضح أين يجب أن يكون تركيز عملنا الإنساني.

لننتقل إلى كارثة أخرى كبيرة في وسطنا: المجاعة.

الجفاف والمجاعة المصاحبة له كما نراها في الصومال، وهي مسألة ملحة لدرجة أن كل يوم نتأخر في تقديم المساعدة، ينضم مئات الأطفال إلى صفوف الذين ينتظرون الموت نتيجة سوء التغذية الحادة.

أدت الأزمة الإنسانية في الصومال إلى وجود 8.25 مليون شخص بحاجة إلى المساعدة. من المتوقع أن يواجه أكثر من 8.3 مليون صومالي (49 في المئة من السكان) مستويات عالية من إنعدام الأمان الغذائي الحاد بين يونيو وآخر 2023.

يسهم في تعميق هذه الأزمة النزاع المسلح المستمر وسوء التغذية وتهجير وتشريد مجتمعات بأكملها بالقوة إلى مناطق متضررة بشكل مماثل للأماكن التي تركوها.

المساعدة الإنسانية التي نقدمها للمتضررين من المجاعة تنقذ الأرواح وتعيد الأمل، وتعكس قيم الرحمة والتعاطف التي تتجلى في منطقتنا.

علاوة على ذلك، تركت التحديات الاقتصادية تأثيراً سلبياً على العديد من دولنا العربية الشقيقة، مثل لبنان ومصر، والجزائر وتونس والمغرب. هذه التحديات تركت الملايين يكافحون للتغلب على صعوبات العيش. وبالإضافة إلى ذلك، هناك معدلات عالية من البطالة بين صفوف الشباب، وهجرة مكثفة لتحقيق مستوى أفضل من المعيشة لأنفسهم والعائلات التي يتركونها وراءهم. مغامرات الهجرة هذه خطيرة للغاية وغالباً غير القانونية وتنتهي بكوارث وفقدان في الأرواح.

ورغم ذلك الا انني على معرفة وثيقة بما تقدمه الدول من مساعدات انسانية.

ولدي معرفة بحجم العطاء والمساعدة التي نستطيع تقديمها.

فقد تمت تسمية الكويت مراراً وتكراراً "مركز العمل الانساني " من قبل الامم المتحدة. فالكويت سباقة في تقديم المساعدة الإنسانية في المنطقة، وطالما كانت في طليعة الاستجابة للأزمات في جميع أنحاء العالم. منذ عام 2009 حتى يومنا هذا، كانت الكويت في الصدارة.

وفي هذا السياق اذكر بلدي، دولة قطر، التي كانت دائماً متواجدة عند كل منعطف للشدائد والكوارث، حيث قدمت الإغاثة الفورية والمساعدة المستمرة والدعم على المدى الطويل لعائلات لبنان وفلسطين وسوريا،، وهي مستمرة في المساعدة الانسانية على المستوى الاغاثي والتنموي.

مركز الملك سلمان في المملكة العربية السعودية لديه من مسارات العمل الانساني التي تصل بالمساعدات الانسانية لمناطق عديدة في المنطقة العربية،،

حكومة الإمارات العربية المتحدة، من خلال صندوق مكافحة المجاعة، تساهم بشكل مستمر في الاستجابة الى اليونيسف مساعدة الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية في المناطق المتضررة من الجفاف. وتستمر في دعم اللاجئين والمهجرين في البلدان التي تعاني من الحروب من خلال توفير الرعاية الطبية والخدمات الأساسية.

اما سلطنة عمان ما زالت تقوم ببناء منازل وحفر آبار مياه وتعزيز البنية التحتية وتحسين مرافق الخدمات الطبية في البلدان المنكوبة بالحروب في المنطقة. وهي تقدم حالياً مساعدات طبية من وأدوية ومعدات إلى لبنان على نطاق واسع.

ومملكة البحرين فهي من الدول السباقة في العمل الخيري على المستوى المحلي خاصة وكما تسعى كذلك على المستوى الاقليمي العربي،

كممثلين لدولكم وعلى المستوى الرسمي الرفيع المستوى-

ونحن كذلك كل من موقعه ،، فإنه من واجبنا دعم إخوتنا في أوقات الحاجة وتقديم المساعدة للمواطنين الذين يواجهون صعوبات انسانية اقتصادية تنموية ،، فذلك هو الاستثمار من اجل استقرار وازدهار منطقتنا العربية ، والاستقرار الاقتصادي يعزز السلام والأمان والعدالة للجميع.

أصحاب المعالي والسعادة
السيدات والسادة،

لا يمكنني التشديد كفايةً على أهمية المساعدة الإنسانية والتنموية.

إنها تجسيد لالتزامنا بمبادئ الأخوة والتضامن والتعاون التي ترتكز عليها جامعة الدول العربية. وفيما تجتمعون اليوم، أدعوكم أن تأكدوا من جديد على التفاني في تضمين هذه القضايا الحيوية في جداول أعمالكم وميزانيات دولكم.

أحث كل منكم وكل منا، على أن يعطي الأولوية لتخصيص الموارد للمساعدة الإنسانية والتنموية في بلدانكم ولمواطنيكم كما في البلدان المحتاجة للمعونة.

فلنعمل معاً لخلق عالم عربي أكثر أماناً واستقراراً وازدهاراً، حيث يتم حماية رفاه كل مواطن، بغض النظر عن ظروف وذلك بتأمين أساسيات الحياة الكريمة، الأمن والأمان، والقدرة على الوثوق بالغد وبمستقبل لأولادهم، من خلال دعم قضية المساعدة الإنسانية والتنموية، نحن لا نظهر التزامنا فقط تجاه إخوتنا العرب،،،

بل نرفع القيم التي تعرفنا كجامعة عربية معاً، يمكننا تحقيق فارق في حياة مواطنينا وأوضاع من لجئوا الينا، وأن نقدم الأمل والإغاثة لأشقائنا ولبلدانهم المنكوبة، لأولئك الذين في أمس الحاجة لها، ولنبني مستقبلاً أفضل لمنطقتنا.

في الختام أود أن أودع لديكم بعض التوصيات التي جاءت نتاج عقد من العمل والخبرة مع الشركاء في العمل الإغاثي والتنموي سواء على مستوى التخطيط او في الميدان– والتي آمل ان تجد امكانية التحقيق:

اولاً: تأسيس آلية رصد ومتابعة من اجل تقييم المنح والتعهدات التي تقدم من قبل المانحين (حكومات ومنظمات دولية واقليمية ووطنية ومنظمات ووكالات امم متحدة)

ولا بد ان تكون هناك معايير يمكن التقييم في ضوئها،

على ان تشكل لجنة الرصد والتقييم والمتالعة من تلك الجهات المانحة وتكون هذه اللجنة تحت اشراف جامعة الدول العربية والامم المتحدة. (من خلال المكاتب الاقليمية في المنطقة)

ثانيا: في ضوء المتغيرات والظروف التي تتوالى وتستجد في العالم العربي وعليه،

واعترافاً بالعبء الاقتصادي الذي تتحمله الدول المستضيفة للاجئين [وعلى هذا المدى الطويل لاكثر من عقد، والزيادة في اعدادهم]

واقراراً بدور جامعة الدول العربية الاقليمي العربي

وتفعيلاً للمسؤولية الملقاة على عاتقها بالعمل على تحسين الاوضاع الانسانية في العالم العربي، فانه من الممكن تعيين نقاط اتصال وتنسيق ومتابعة في تلك الدول المستضيفة، ويتم ذلك بالتعاون بين الجامعة والدول الاعضاء، وذلك لنقل صورة حية واقعية عن الخدمات المقدمة للاجئين [كيفية التقديم– الجهات التي توفر والتي تقديم – مدى كفاية الخدمات – مدى كفاءة الخدمات وغيرها من المعايير التي تضمن وصول الخدمات بالشكل الذي ينبغي عليه]و بشكل مستمر..

مع مراعاة احتساب نسبة – معينة – ضمن الدعم الذي يقدم من احل اللاجئين في الدول المستضيفة – ويتم احتسابها لدعم خدمات المواطنين في المجتمع المحلي لكل دولة مستضيفه، الامر الذي يعمل على تجنب اي اتجاهات سلبية او عدائية بين الطرفين (اللاجئين والمواطنين) والذي حدث ومازال يحدث.

ثالثا. دعوة المظمات الدولية والاقليمية والوطنية لتفعيل الاليات القائمة والفعالة وعدم انشاء اليات جديدة بما قد يؤدي الى الازدواجية وهدر مزيد من المال والوقت والجهد.

رابعا: التأكيد على اهمية التعاون التنسيق بين المنظمات الدولية والاقليمية والوطنية العاملة في الميدان الانساني في العالم العربي

خامساً: اهمية تفعيل العمل الانساني في ضوء طول الامد للجوء وزيادة نسبة النزوح ضمن بلدان النازحين في العالم العربي، بحيث يتم تقديم الخدمات وعلى مسارين متسقين في العمل : مسار العمل الانساني الاغاثي القصير الامد والطويل الامد ، ومسار العمل الانساني التنموي القصير الامد والطويل الامد.